زيادة ضخمة في مخزونات النفط الأميركية بـ 6.4 مليون برميل

أظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي، أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة ارتفعت بأكثر من المتوقع الأسبوع الماضي، بينما تراجعت مخزونات البنزين ونواتج التقطير. وأشارت البيانات إلى أن مخزونات الخام زادت بمقدار 6.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في السادس من مارس لتصل إلى 453 مليون برميل، في حين كانت توقعات المحللين تشير إلى زيادة قدرها 2.3 مليون برميل.

وقال معهد البترول إن مخزونات النفط في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما ارتفعت بمقدار 364 ألف برميل. في حين أظهرت بيانات المعهد أن مخزونات البنزين هبطت 3.1 مليون برميل، مقارنة مع توقعات المحللين، والتي أشارت إلى انخفاض قدره 2.5 مليون برميل.

وهبطت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، 4.7 مليون برميل، بينما كانت التوقعات تشير إلى انخفاض قدره 1.9 مليون برميل.

وأظهرت البيانات أن واردات الولايات المتحدة من النفط الخام الأسبوع الماضي انخفضت بمقدار 55 ألف برميل يوميا.

بسبب الأسعار المنخفضة للخام

وزارة الطاقة الأميركية تعلق بيع 12 مليون برميل نفط

قالت وزارة الطاقة الأمريكية، إنها علّقت بيع النفط الخام المعلن عنه مؤخرا من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط المخصص للطوارئ، بسبب التقلبات الأخيرة في أسواق النفط العالمية وانخفاض أسعار الخام.

وأوضحت الوزارة، في بيان رسمي أنها أرجأت بيع نحو 12 مليون برميل من النفط، كانت أعلنت عنها في أواخر فبراير الماضي، قبل تفشي فيروس «كورونا».

والجمعة، رفضت روسيا مقترحا جديدا لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بشأن تعميق وتمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية 2020، بحجم خفض كلي 3.2 مليون برميل يوميا، مما أشعل حرب أسعار بين المنتجين لتهبط الأسعار بأعلى وتيرة يومية منذ حرب الخليج عام 1991 بتعاملات الإثنين.

وتابعت «عملية البيع كانت تستهدف زيادة الإيرادات لصيانة منشآت التخزين وترقيتها.. وبالنظر إلى أسواق النفط الحالية، ليس هذا هو الوقت الأمثل للبيع». وأشارت الوزارة، إلى قيامها بمراقبة وتقييم أسواق النفط العالمية بشكل مستمر، وستقدم معلومات محدثة مع تغير ظروف السوق. وصعدت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة، بأقل من المتوقع خلال الأسبوع المنتهي بتاريخ 28 فبراير الماضي، بواقع 785 ألف برميل. وسجلت المخزونات النفطية بالولايات المتحدة – أكبر منتج عالمي للنفط الخام– نحو 444.1 مليون برميل حتى 28 فبراير. وفي الأسبوع الأخير من فبراير، صعدت صادرات الولايات المتحدة النفطية، بواقع 500 ألف برميل يوميا إلى 4.15 مليون برميل يوميا، بينما صعد الإنتاج بواقع 100 ألف برميل يوميا إلى 13.1 مليون برميل يوميا.

صندوق أوروبي بقيمة 25 مليار يورو للتغلب على أزمة «كورونا»

رئيسة المفوضية الأوروبية

قالت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير ليين، إن المفوضية ستنشئ صندوقا استثماريا للاتحاد الأوروبي بقيمة 25 مليار يورو (28 مليار دولار) للتغلب على الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس «كورونا الجديد». جاء ذلك في تصريحات أدلت بها بعد مؤتمر طارئ عبر دائرة تلفزيونية مغلقة لزعماء الاتحاد.

وأوضحت أن صندوق الاستثمار سيبدأ بتمويل قدره 7.5 مليار يورو وسيساعد القطاعات الضعيفة بالاقتصاد.

وتابعت: «هذه الأداة الاستثمارية ستصل سريعًا إلى 25 مليار يورو. لتحقيق ذلك سأقترح على المجلس (الأوروبي) والبرلمان هذا الأسبوع الافراج عن سيولة استثمارية بقيمة 7.5 مليار يورو». وقالت إن من المنتظر أن تبدأ الأموال بالتدفق في الأسابيع المقبلة، مضيفة أن الأموال سيجري تمريرها إلى أنظمة الرعاية الصحية والشركات الصغيرة وسوق العمل.

بدوره، قال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، في تصريحات أدلى بها مع فون دير ليين: «نحن جاهزون لاستخدام كل الأدوات اللازمة». وقال إن زعماء الاتحاد الأوروبي وافقوا على تقديم سيولة للتصدي للأزمة.

وأضاف أنه سيجري أيضا تخفيف قواعد المالية العامة للاتحاد والقواعد المنظمة للدعم الحكومي لتسهيل الانفاق العام.

بنك إنجلترا المركزي يعلن خفض معدل الفائدة

اعلن بنك إنجلترا المركزي أمس الاربعاء عن خفض طارئ لمعدل الفائدة من 0.75 الى 0.25 في المئة من أجل دعم النمو الاقتصادي المتأثر بسبب انتشار فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وأكد البنك المركزي في بيان عقب اجتماع لجنة السياسة النقدية انه تقرر ايضا تخفيف بعض الإجراءات والقواعد المتعلقة برأس المال بهدف تحرير حوالي 100 مليار جنيه إسترليني (129 مليار دولار) وبالتالي زيادة القدرة على الإقراض.

وذكر انه «على الرغم من عدم وضوح الرؤية بعد بشأن حجم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) فإن النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة سيتأثر لا محالة خلال الأشهر المقبلة».

وجاء قرار البنك المركزي خفض معدل الفائدة الى ادنى مستوى في تاريخ البلاد للمرة الثانية منذ عام 2008 قبيل ساعات على تقديم وزير الخزانة ريشي سوناك الموازنة العامة للدولة والتي من المقرر ان تتضمن نفقات إضافية لقطاع الصحة لمساعدته على مكافحة انتشار الفيروس.

يذكر ان الفيروس تسبب في وفاة ستة بريطانيين مسنين في حين بلغ عدد الاصابات المؤكدة بالعدوى 382 حالة من بينها اصابة مؤكدة لوزيرة الدولة لشؤون الصحة نادين دوريس

للمتضررين من «كورونا»

بنوك بريطانية تقدم مساعدات مالية استثنائية

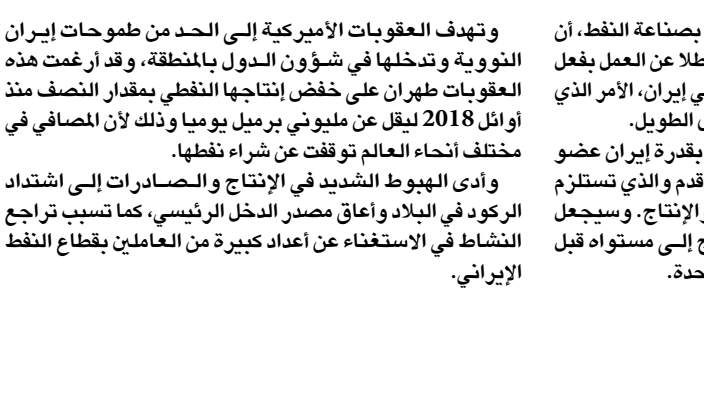

بدأت البنوك في بريطانيا تقديم مساعدات استثنائية لعملائها المتأثرين بأزمة فيروس «كورونا» التي تسببت بفقدان الكثير من الوظائف، أو تسببت بتراجع وتيرة الإيرادات المالية للكثير من الأعمال التجارية، وذلك في تحرك غير مسبوق من قبل هذه البنوك.

وتشتمل المساعدات التي بدأت البنوك بتقديمها للمتعاملين معها تأجيل سداد أقساط الرهون العقارية، وكذلك تأجيل سداد الأقساط الشهرية للقروض بالنسبة لمن تأثرت وظائفهم أو تراجعت دخولهم المالية، كما تشتمل المساعدات أيضاً على توسيع العمل بالسحب على المكشوف (Overdraft)، أي السحب من الحساب بعد أن يصل إلى صفر بضمان الراتب أو الدخل المالي، على أن يتم السداد بمجرد توفر سيولة داخل الحساب.

وقال تقرير اقتصادي إن هذه الإجراءات المصرفية تأتي في سياق الجهود التي يتم بذلها في بريطانيا للحد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد البريطاني من جراء انتشار فيروس «كورونا».

وأعلنت ثلاثة بنوك بريطانية أنها تتعهد بتقديم دعم إضافي لعملائها في مواجهة فيروس «كورونا»، وهذه البنوك الثلاثة هي «رويال بنك أوف سكوتلاند» و«لويدز» و«باركليز».

وقال اثنان من البنوك الثلاثة إنه سيتيح لعملائه من الذين لديهم قروض عقارية تأجيل سداد الأقساط لمدد إضافية وذلك في مواجهة انتشار «كورونا»، مشيرين الى أن هذه السياسات تنسحب أيضاً على البنوك الأخرى التابعة لهم، ما يعني أن أكثر من خمسة بنوك تتبنى هذه السياسة.

وقال المدير التنفيذي لمجموعة «لويدز» المصرفية فيم ماريو «إننا نعمل على إدخال تغييرات مؤقتة خلال الأسابيع المقبلة، حيث سنقدم دعما إضافيا للأفراد من عملائنا ممن يحتاجون لذلك».

وأعلن «لويدز» أن من بين هذه التغييرات تخفيض الرسوم على تأخير سداد المبالغ المستحقة على بطاقات الكريدت كارد وحسابات الائتمان، وكذلك خفض الرسوم على الدفعات والأقساط المتأخرة على المدينين، إضافة الى تمكين العملاء من استعمال ودائع التوفير الخاصة بهم بسهولة أكبر.

العقوبات الأميركية تعطل «منصات الحفر» في إيران

أظهرت وثائق مالية ومحاورات مع مصادر بصناعة النفط، أن ربع منصات الحفر النفطي في إيران أصبح معطلا عن العمل بفعل العقوبات الأميركية الخانقة على قطاع النفط في إيران، الأمر الذي ينطوي على ضربة للصناعة النفطية على المدى الطويل.

ومن المحتمل أن يضر تراجع نشاط الحفر بقدرة إيران عضو منظمة «أوبك» على إنتاج النفط من الحقول الأقدم والذي تستلزم مواصلة الضخ للحفاظ على مستوى الضغط والإنتاج. وسيجعل ذلك من الصعب على إيران زيادة الإنتاج إلى مستواه قبل العقوبات إذا خفت حدة التوتر مع الولايات المتحدة.

وتهدف العقوبات الأميركية إلى الحد من طموحات إيران النووية وتدخلها في شؤون الدول بالمنطقة، وقد أرغمت هذه العقوبات طهران على خفض إنتاجها النفطي بمقدار النصف منذ أوائل 2018 ليقل عن مليوني برميل يوميا وذلك لأن المصافي في مختلف أنحاء العالم توقفت عن شراء نفطها.

وأدى الهبوط الشديد في الإنتاج والصادرات إلى اشتداد الركود في البلاد وأعاق مصدر الدخل الرئيسي، كما تسبب تراجع النشاط في الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين بقطاع النفط الإيراني.

ومن شأن الانخفاض في أسعار النفط حتى الآن خلال العام الجاري، لأسباب منها أثر انتشار فيروس كورونا، أن يفاقم أوجاع الاقتصاد الإيراني الذي يعاني أيضا من كون إيران واحدا من أكبر مراكز انتشار المرض خارج الصين.

وتعليقا على ذلك، قال محسن مهاندوست، المدير بالجمعية الإيرانية لمهندسي البترول، إن إيران تعتمد بالكامل على قطع الغيار المستوردة لمنصات الحفر. وأضاف أنه لم ير على مدار عشر سنوات قطعة غيار واحدة غير مستوردة من الخارج، وأن أغلب هذه الواردات تأتي من الولايات المتحدة أوأوروبا.

روسيا تشارك في اجتماع لأوبك الأسبوع المقبل

وزير الطاقة الروسي

قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، أمس الأربعاء، إن الحوار مستمر مع منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» وإن روسيا سترسل ممثلاً إلى اجتماع اللجنة الفنية المشتركة المنبثقة عن المنظمة يوم 18 مارس في فيينا.

وأضاف نوفاك أن الوضع في السوق غير مستقر بسبب تفشي فيروس كورونا، وذلك وسط خلاف بين روسيا والسعودية بشأن إمدادات النفط.

يأتي هذا، بعد أن صرح وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، الثلاثاء، أنه لا يرى حاجة لعقد اجتماع لمجموعة أوبك+ في الفترة من مايو إلى يونيو في غياب اتفاق على الإجراءات التي يجب اتخاذها للتعامل مع أثر فيروس كورونا على الطلب والأسعار.

وقال إنه ينبغي على كل منتج للنفط الحفاظ على حصته في السوق بعدما نُقل عن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك قوله في وقت سابق، إن تخفيضات الأسعار التي قدمتها أرامكو السعودية أدت لذعر في السوق.

وقال «في سوق حرة، يجب أن يبدي كل منتج للنفط قدرته على المنافسة ويحافظ على حصته في السوق ويعززها».

أوروبا قد تخسر 190 ملياراً نهاية العام

رحلات الأعمال ستفقد 820 مليار دولار من إيراداتها بسبب «كورونا»

قال الإتحاد العالمي لرحلات الأعمال، إن القطاع يتوقع أن يفقد إيرادات بنحو 820 مليار دولار خلال العام الجاري، نصفها من الصين، مع تقليص الشركات خطط السفر في أعقاب تفشي فيروس كورونا.

أظهر مسح أجراه الاتحاد أن رحلات العمل لآسيا كانت المتضرر الأكبر، حيث أعلنت ثلاث شركات على الأقل من كل أربع، إلغاء جميع أو معظم رحلات العمل إلى الصين وهونج كونج وتايوان وبلدان أخرى في آسيا والمحيط الهادي أو إلغاءها.

وتزيد أحدث توقعات الاتحاد كثيرا عن تقديرات فبراير التي كانت لخسارة تبلغ 560 مليار دولار.

ومن المتوقع أن تخسر الصين، التي شهدت تراجعا بنسبة 95% لرحلات العمل منذ تفشي الفيروس، 404.1 مليار دولار من إيرادات هذه الرحلات، تليها أوروبا بخسارة 190.5 مليار دولار.

وقال الاتحاد إن إيرادات قطاعي الطيران والضيافة، وهما عادة أكبر المستفيدين من إنفاق الشركات، تضررا كثيرا مع استمرار انتشار الفيروس.

بسبب تداعيات «كورونا»

النرويج تلغي آلاف الرحلات الجوية

أعلنت شركة الطيران النرويجية «آير شاتل» ذات التكلفة المنخفضة، عن إلغاء «قرابة 3 آلاف رحلة» بين منتصف مارس ومنتصف يونيو. وتمثل هذه الرحلات 15 بالمئة من سعة الخطوط النرويجية، في تلك الفترة بينما يوجه فيروس كورونا المستجد ضربة لقطاع السفر.

وذكرت الشركة في بيان «الأسبوع الماضي شهدت الخطوط النرويجية تراجعا في الطلب على الحجوزات المستقبلية. ستقوم الشركة بإلغاء قرابة 3 آلاف رحلة بما يتوافق مع التغير على الطلب».

وأضافت أن هذه الإلغاءات تشكل نحو 15 بالمئة من السعة الإجمالية في الفترة ما بين منتصف مارس ومنتصف يونيو»، مضيفة أن الإلغاءات ستشمل كل شبكة الخطوط.

وفي وقت سابق، حذرت هيئة دولية من أن قطاع النقل الجوي قد يتكبد خسائر تصل إلى 113 مليار دولار في العائدات بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد الذي يواصل انتشاره في العالم.

وقال رئيس الهيئة الدولية للنقل الجوي (إياتا) ألكسندر دو جونياك، مؤخرا، أن «تطور الأحداث نتيجة كوفيد19– غير مسبوق تقريبا». وكانت الهيئة الدولية توقعت في فبراير الماضي أن تبلغ الخسائر من جراء كورونا 29 مليار دولار فقط، وذلك على اعتبار أن التأثير محصور بأسواق مرتبطة بالصين.

وتحدثت أرقام سابقة عن إقيام 70 شركة طيران عالمية بإلغاء جميع رحلاتها إلى الصين المتّجهة من وإلى البر الرئيسي للصين. وقالت منظمة الطيران المدني الدولي «إيكاو» التابعة للأمم المتحدة في تقرير لها إن الربع الأول من العام الجاري سجل «انخفاضاً بنسبة تتراوح بين 39 بالمئة و41 بالمئة في سعة الركاب.